المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد الحقوق
سنة أولى ماستر قانون إداري
السنة الجامعية 2024-2025
الأستاذة: بعوش دليلة

لقب و اسم الطالب:.....
الفوج:.....
رقم التسجيل:.....
زمن الامتحان: ساعة و نصف.
مجموعة أ

امتحان دورة عادية سداسي أول في مادة الهيئات الإدارية الاستشارية-مجموعة أ-

السؤال1: قامت الدولة الجزائرية بإنشاء هيئات إدارية استشارية لحماية حقوق الانسان، من أجل تعزيز ودعم منظومة الحقوق والحريات. حلل وناقش؟ 10 ن

الجزائر سبق لها أن قامت بإنشاء آليات وطنية استشارية لحماية حقوق الانسان تتمثل في المرصد الوطني لحقوق الانسان، ثم أنشأت فيما بعد اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الانسان وحمايتها لتحل محل المرصد الوطني وأخيرا المجلس الوطني لحقوق الانسان كمؤسسة استشارية جديدة، والذي جاء ليعزز الإصلاحات التي باشرتها الجزائر من أجل تعزيز ودعم منظومة الحقوق والحريات، عقب التعديل الدستوري 2016.

أ- المرصد الوطني لحقوق الانسان.

استحدثت الجزائر عدة هيئات وطنية تختص بحماية حقوق الانسان، وهذا في إطار سعيها لتنفيذ التزاماتها الدولية في مجال حقوق الانسان، ومن بينها الوزارة المنتدبة لحقوق الانسان التي أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي 91-198 والذي يتضمن تعيين أعضاء الحكومة. كما تم لاحقا إنشاء المرصد الوطني لحقوق الانسان الذي أوكلت له مهمة مراقبة وبحث وتقويم مدى احترام حقوق الانسان.

ب-اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الانسان وحمايتها.

أنشأت اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الانسان وحمايتها بموجب المرسوم الرئاسي 01-71، المتضمن إحداث اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الانسان وحمايتها. إن اللجنة الوطنية مؤسسة عمومية مستقلة تتمتع بالاستقلال المالي والمادي.

قام المؤسس الدستوري الجزائري بدسترة الهيئة المكلفة بترقية حقوق الانسان بموجب التعديل الدستوري لسنة 2016 بموجب المادتين 198،199 والذي يعتبر بمثابة جسر بين المجتمع المدني والحكومة، مع تغيير تسميتها. ويتولى المجلس الوطني لترقية حقوق الانسان وفق نص المادة 199 من التعديل الدستوري لسنة 2016، المعدلة بموجب المادة 211 من التعديل الدستوري لسنة 2020، مهمة المراقبة والإنذار المبكر والتقييم في مجال احترام حقوق الانسان.

ويدرس المجلس دون المساس بصلاحيات السلطة القضائية، كل حالات انتهاك حقوق الانسان التي يعاينها أو تبلغ إلى عمله، ويقوم بكل إجراء مناسب في هذا الشأن ويعرض نتائج تحقيقاته على السلطات الإدارية المعنية، وإذا اقتضى الأمر على الجهات القضائية المختصة. ويبادر المجلس بأعمال التحسيس والاعلام والاتصال لترقية حقوق الانسان.

كما يبدي آراء واقتراحات وتوصيات تتعلق بترقية حقوق الانسان وحمايتها. يعد المجلس تقريرا سنويا يرفعه إلى رئيس الجمهورية وإلى البرلمان وإلى الوزير الأول و ينشره أيضا. ويحدد القانون تشكيلة المجلس وكيفيات تعيين أعضائه و القواعد المتعلقة بتنظيمه و سيره.